تعزيز الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية

أ. أمل عمار علي غيث*

تاريخ التقديم: ٢٠٢٥/١١/١٠ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/١٢/٠٢ تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١٢/٣١

المستخلص:

يتناول البحث موضوع تعزيز الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية، ويُركز على دراسة واقع هذه الفئة في المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي، وتحليل العوامل المؤثرة على مستوى التقبل الاجتماعي لها، حيث هدف البحث إلى إبراز أهمية تطبيق آليات متعددة لتعزيز الاندماج، تشمل التدخلات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين، وتطوير السياسات المؤسسية والتشريعية، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات والمجتمع المدني، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، واعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي لدراسة الظاهرة من خلال تحليل الأدبيات والمراجع الحديثة ذات الصلة، وتوصل البحث إلى أن الاندماج الاجتماعي يسهم في تنمية قدرات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وزيادة مشاركتهم الفاعلة في المجتمع، كما أن الخدمة الاجتماعية تلعب دوراً مركزياً في تقديم الدعم الفردي والجماعي والمجتمعي، كما أظهرت النتائج أن هناك تفاوتاً في واقع الاندماج بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي، حيث تؤثر الموروثات الثقافية والموارد المتاحة على مستوى القبول والمشاركة، وفي ضوء ذلك تم تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتطوير قدرات الأخصائيين الاجتماعيين، وتحسين البيئة المؤسسية، وتمكين الأسرة، وتعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية، بما يسهم في تحقيق اندماج فعّال ومستدام لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية // الاندماج الاجتماعي – ذوي الاحتياجات الخاصة – الخدمة الاجتماعية

Abstract:

This research addresses the enhancement of social integration for persons with special needs from a social work perspective. It examines the reality of these groups within educational institutions and the local community, while analyzing the factors influencing the level of social acceptance they receive. The study highlights the importance of applying multiple mechanisms to promote integration, including professional interventions by social workers, the development of institutional and legislative policies,

* باحثة في مرحلة الدكتوراه . الأكاديمية الليبية – جهة العمل: صندوق تيسير الزواج . الإيميل maiseremm@gmail.com

community awareness. A descriptive-analytical approach was adopted through the analysis of relevant and recent literature. The findings indicate that social integration contributes to developing the abilities of persons with special needs and increasing their active participation in society. The study also confirms the central role of social work in providing individual, group, and community support. Furthermore, the results reveal disparities in the reality of social integration between educational institutions and the local community, as cultural legacies and available resources influence levels of acceptance and participation. In light of these findings, the study presents a set of practical recommendations aimed at developing the capacities of social workers, improving the institutional environment, empowering families, and enhancing community awareness and participation, thereby contributing to the achievement of effective and sustainable social integration for persons with special needs in Libyan society.

مقدمـــة:

يُعد الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة أحد القضايا المعقدة والمحورية في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، لما له من أثر مباشر على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين الأفراد، وتعزيز الشمولية داخل المجتمع، فهذه الفئة، على الرغم من امتلاكها قدرات وطاقات متعددة، تواجه قيوداً وعوائق متعددة تمنعها من المشاركة الفاعلة في الأنشطة التعليمية، والاجتماعية، والثقافية، والمهنية، مما قد يؤدي إلى شعورهم بالعزلة أو التهميش، ويؤثر على قدرتهم على تطوير مهاراتهم والمساهمة بفاعلية في المجتمع.

وتُعتبر عملية الاندماج الاجتماعي أكثر من مجرد توفير خدمات تأهيلية أو تعليمية، إذ تتطلب بيئة داعمة ومتكاملة تجمع بين الأسرة، والمدرسة، والمؤسسات الاجتماعية، والمجتمع المحلي، كما تتطلب سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تعزيز القدرات الفردية، وبناء المهارات الاجتماعية، وإزالة الحواجز النفسية والثقافية والاجتماعية التي تحد من مشاركة هذه الفئة **(إبراهيم، ٢٠١٨ : ١٩)**.

وفي هذا السياق، تظهر مهنة الخدمة الاجتماعية كعنصر محوري، إذ تهدف هذه المهنة إلى دراسة سلوك الأفراد والجماعات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية لتحقيق اندماج فعّال ومستدام **(أبو سعد، ٢٠١٩ : ١١)**.

وتشير الدراسات العربية إلى أن مستوى الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة لا يزال محدوداً في عديد المجتمعات العربية، وذلك بسبب مجموعة من العوامل المؤسسية والاجتماعية، مثل: نقص الموارد المادية والبشرية، والافتقار إلى برامج تدريبية فعالة للأخصائيين الاجتماعيين، وضعف وعي المجتمع المحلي بقدرات هذه الفئة وأهمية دمجها بشكل كامل، كما أن عدم التنسيق بين مؤسسات التعليم والخدمات الاجتماعية والأسرة يُؤدي

إلى محدودية فاعلية البرامج المقدمة، ويحد من فرص ذوي الاحتياجات الخاصة في المشاركة والتفاعل المجتمعي على نحو متوازن **(ناصر، ٢٠٢٠)**.

وبالتالي، يُمثل البحث في الاندماج الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية ضـــرورة علمية ومهنية، إذ يُساعد على فهم التحديات المؤسسية والمجتمعية، وتحليل العوامل المؤثرة في المشاركة الاجتماعية، وتقديم رؤية علمية دقيقة يُمكن من خلالها تعزيز مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع بشكل مستدام، كما يُسلط البحث الضوء على أهمية تمكين الأخصائي الاجتماعي من تطبيق استراتيجيات عملية مبنية على المعرفة العلمية والخبرة الميدانية، بما يضمن توفير بيئة مجتمعية شاملة، عادلة، لجميع أفراد المجتمع، دون تمييز أو تهميش.

مشكلة البحث:

على الرغم من الاهتمام المتزايد بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الليبي، ووجود سياسات للتأهيل الاجتماعي، إلا أن الاندماج الاجتماعي لهذه الفئة لا يزال محدوداً في العديد من المجالات، ويواجه تحديات متعددة على المستوى الفردي والمجتمعي والمؤسسي، إذ غالباً ما تتركز جهود المؤسسات على تلبية الاحتياجات الأساسية دون التركيز الكافي على تعزيز مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والمهنية، أو على تمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل متساوٍ مع الآخرين.

كما أن دور الأخصـــائي الاجتماعي في دعم هذا الاندماج قد يتأثر بعوامل مثل نقص الموارد، والقيود المؤسسية، وضعف وعي المجتمع المحلي، مما يُؤدي إلى ضعف الفاعلية في تحقيق أهداف الدمج الاجتماعي، وبالرغم من وجود دراسات تناولت الاندماج، إلا أن البحث في آليات وخطط الخدمة الاجتماعية لتعزيز المشاركة الفعلية لذوي الاحتياجات الخاصة لا يزال محدوداً، لاسيما على الصعيد العربي بشكل عام، والليبي على وجه الخصوص، مما يستدعي إجراء دراسة متعمقة لمعرفة الواقع، وتحديد الأدوار المهنية، وتحليل المعوقات، واقتراح استراتيجيات عملية لتعزيز الاندماج الاجتماعي بشكل فعّال ومستدام.

مما ســـبق، يمكن القول أن مشـــكلة هذا البحث تتبلور في التســـاؤل الرئيس التالي: **ما هو دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصـــة؟ وكيف تُســـاهم العوامل الاجتماعية والمؤسسية في تحقيق هذا الاندماج؟** ومن هذا التساؤل تنبثق مجموعة من التساؤل الفرعية، وهي:

١. ما هو واقع الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة داخل المؤسسات الاجتماعية والتعليمية؟
٢. ما هي الأدوار المهنية التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في تعزيز عملية الاندماج الاجتماعي؟
٣. ما هي أبرز المعوقات الاجتماعية والمؤســـســـية التي تحد من تحقيق اندماج فعال لذوي الاحتياجات الخاصة؟
٤. كيف ينظر المجتمع المحلي إلى ذوي الاحتياجات الخاصة؟ وما مدى تقبله لهم؟
٥. ما هي الآليات والبرامج المهنية التي يمكن اعتمادها لتعزيز اندماج ذوي الاحتياجات الخاصـــة من منظور الخدمة الاجتماعية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول موضـوعاً بالغ الأهمية، إذ يُركز على إحدى فئات المجتمع التي تحتاج إلى دعم خاص واهتمام مسـتمر، وهي ذوي الاحتياجات الخاصـة، ومعالجة قضـية الاندماج الاجتماعي لهذه الفئة في المجتمع، وذلك من خلال تسـليط الضـوء على دور الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسـانية ومهنية في تعزيز التمكين والمشاركة، بما يُساهم في بناء مجتمع أكثر شمولية وعدالة، ويزيد من وعي المجتمع بقيمة إشراك ذوي الاحتياجات الخاصة ومراعاة حقوقهم ومكانتهم، ويُمكن تناول أهمية هذا البحث من خلال، ما يلي:

١. أهمية علمية ونظرية:

يساهم البحث في إثراء المعرفة العلمية في مجال الخدمة الاجتماعية والتربية الخاصة، من خلال دراسة دور الأخصائي الاجتماعي في تعزيز الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، وتحليل العوامل التي تؤثر في تحقيق هذا الاندماج، ما يضيف إطاراً مفاهيمياً ومعلومات دقيقة للباحثين والممارسين.

٢. أهمية تطبيقية ومهنية:

يُوفر البحث دليلاً عملياً للأخصـائيين الاجتماعيين والمؤسـسـات المعنية لتطوير برامج وآليات تعزز مشـاركة ذوي الاحتياجات الخاصـة في المجتمع، وتمكين الأخصـائيين من تحسـين جودة الخدمات وتطبيق استراتيجيات فعّالة للاندماج الاجتماعي.

٣. أهمية اجتماعية ومجتمعية:

يُساعد البحث في رفع الوعي المجتمعي وتعزيز ثقافة القبول والمساواة تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يُساهم في بناء مجتمع أكثر شمولية يسمح لهذه الفئة بالمشاركة الفاعلة في الأنشطة التعليمية والاجتماعية والمهنية.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في: **التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز الاندماج الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصـة، وتحليل العوامل الاجتماعية والمؤسـسـية التي تُسـهم في تحقيق هذا الاندماج داخل المجتمع.**

أما الأهداف الفرعية، فهي:

١. تحديد واقع الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة داخل المؤسسات الاجتماعية والتعليمية.
٢. استكشاف الدور المهني الذي يُؤديه الأخصائي الاجتماعي في تعزيز عملية الاندماج الاجتماعي.
٣. الوقوف على أبرز المعوقات الاجتماعية والمؤسسية التي تحد من تحقيق اندماج فعال لذوي الاحتياجات الخاصة.
٤. تقييم اتجاهات المجتمع المحلي تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة ودرجة تقبله لهم.
٥. اقتراح آلية وبرامج مهنية تُسـهم في تعزيز اندماج ذوي الاحتياجات الخاصـة من منظور الخدمة الاجتماعية.

المنهج المستخدمة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات من مصادرها المتمثلة في المراجع العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وتحليلها، حيث يُعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه: "المنهج الذي يهدف إلى وصف الظواهر كما هي، وتحليل مكوناتها وعلاقتها من خلال المصادر المكتبية والمراجع العلمية دون التدخل المباشر أو الميداني مما يُتيح فهم طبيعة الظاهرة وتفسير عناصرها واستخلاص النتائج والتوصيات بناءً على ما يتوفر من معلومات" **(العوضي، ٢٠١٩، ص٨٨)**.

مصطلحات البحث:

أولاً – الاندماج الاجتماعي: الاندماج لغةً هو: "دمج الأمر يدمج دموجاً، أي استقام، وأمر دماج، ودماج، مستقيم، تدامجوا على الشيء، اجتمعوا، ودامجه عليهم دماجاً، جامعه، وادمج الحبل، اجاد فتله، أي احكم فتله في رقة" **(ابن منظور، ١٩٩٩، ص٤٠٠)**.

ويُعرف الاندماج الاجتماعي بأنه: "عملية تفاعل مستمرة بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه تهدف إلى إشراك جميع الأفراد في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية، بما يُحقق المساواة ويُعزز الشعور بالانتماء والتقبل" **(إبراهيم، ٢٠١٨، ص٣٥)**.

وإجرائياً هو: مدى مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والمهنية، وشعور هذه الفئة بالقبول والتقدير داخل أسرهم ومحيطهم وبين أقرانهم، وذلك من منظور الخدمة الاجتماعية، وكما يدركها الأخصائيون الاجتماعيون.

ثانياً – ذوي الاحتياجات الخاصة:

يُعرفهم أبو حلاوة (٢٠٠٤) بأنهم: "أفراد فقدوا حاسة أو عضو أو قدرة أو مهارة أو أكثر، تجعلهم عاجزين بشكل مستمر عن القدرة على الإنجاز الناجح وتحقيق الذات واشباع الحاجات بصورة استقلالية، فلا يستطيعون إعالة أنفسهم، أو أن يحيوا حياة كريمة دون رعاية ومساعدة من الأخرين" **(أبو حلاوة، ٢٠٠٤، ص٣)**.

ويُعرفون إجرائياً بأنهم: الأفراد الذين يواجهون صعوبات في النمو الجسمي، أو الحسي، أو العقلي، أو النفسي، أو الاجتماعي، والمسجلين لدى المؤسسات الاجتماعية، أو التعليمية، بوصفهم ذوي إعاقات بدنية، أو ذهنية، أو سلوكية، والذين يحتاجون إلى تدخل الخدمة الاجتماعية حتى يتمكنوا من الاندماج في المجتمع المحلي.

ثالثاً – الخدمة الاجتماعية:

عرفها سرحان (٢٠٠٦) بأنها: "فن قائم بذاته، يعمل على إيصال الموارد المختلفة إلى الأفراد والجماعات والمجتمع لسد حاجات تلك الشرائح، عن طريق أنشطة مهنية، وأداء وظائف اجتماعية، تسعى من خلالها إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية وتحقيق أهدافهم" **(سرحان، ٢٠٠٦، ص١٢)**.

وإجرائياً هي: الدور المهني الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة لتعزيز اندماجهم الاجتماعي، من خلال الإرشاد وتنمية المهارات والتنسيق مع الأسرة والمجتمع المحلي.

الدراسات السابقة:

دراسة علي وكاظم (٢٠١٧) بعنوان: دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة التحديات التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مستوى دور الخدمة الاجتماعية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وإلقاء الضوء على دور الأخصائي الاجتماعي باعتباره الوسيلة الأساسية في تقديم الرعاية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وتزويد الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤشرات عن مدى مستوى الرعاية الاجتماعية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى رصد الصعوبات والعراقيل التي تعترض نشاط مهنة الخدمة الاجتماعية في تعاملها مع الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في العراق، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٠) أخصائي اجتماعي موزعين بالتساوي إلى (٧٥) أخصائياً من الذكور، و (٧٥) أخصائيا من الإناث، واعتمدت الدراسة على مقياس تكون من (١٥) فقرة هدف إلى وصف الدور الاجتماعي للأخصائيين الاجتماعيين مع الفئات الخاصة، واظهرت النتائج أن دور الخدمة الاجتماعية كان في حدود الطبيعي بسبب اعتمادهم على الخبرات والمعارف الاعتيادية التي حصلوا عليها من المناهج المقررة في الجامعات، وأن الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة يتمتع بمستوى عالي من الرضا النفسي، وأن مستوى الرضا المهني لديهم كان في الحدود الطبيعية.

دراسة حسنين (٢٠١٩) بعنوان: معايير جودة برامج دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق معايير جودة برامج دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس والمراكز الخاصة، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بنوعية الشامل، وتم اختيار العينة بالطريقة العمدية لعدد من المدارس الخاصة بإقليم القاهرة الكبرى، وعددها (١١) مدرسة، وضم المسح الاجتماعي الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بتلك المدارس الخاصة وعددهم (٢٥) أخصائياً اجتماعياً، كذلك المسح الاجتماعي عدد (٢٠) مركزاً خاصاً من المراكز الخاصة بدمج وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة بالقاهرة الكبرى، حيث تم المسح للأخصائيين الاجتماعيين والعاملين بتلك المراكز وعددهم (٦٥) أخصائياً اجتماعياً وعاملاً، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استمارة استبانة موجهة للأخصائيين الاجتماعيين والعاملين بالمدارس الخاصة والمراكز، وأشارت النتائج إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمستوى تطبيق معيار العمل الفريقي لصالح الإناث، وانتهت الدراسة بوضع برنامج مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتطوير جودة برامج دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

دراسة بن تامي ومرابط (٢٠١٩) بعنوان: ذوي الاحتياجات الخاصة وإشكالية الاندماج الاجتماعي، هدفت الدراسة إلى التعرف على الإشكاليات والصعوبات التي تواجه الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة وتعيق اندماجهم في المجتمع، إضافة إلى الوقوف على أبرز الطرق والأساليب التي يجب على المتخصصين اتباعها لمساعدتهم على

الاهتمام بفئة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، والتعرف على طرق المعاملة التي تتناسب مع خصوصياتهم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لطبيعة موضوعها، واظهرت النتائج أن الاندماج يُعد بمثابة آلية تمكن المعوق حركياً، من خلال تقبل إعاقته وزيادة تقديره لنفسه، كما أن الاندماج هو التكيف والتفاعل مع أفراد أسرة الشخص المعاق ومحيطه ومجتمعه الذي يعيش فيه، وأن الخدمة الاجتماعية لها أدوار بارزة تُساعد هذه الفئة في التغلب على المشكلات التي تعوقهم عن مواصلة تعليمهم وتأهيلهم مهنياً، كما أنها تُساعدهم على شغل أوقات فراغهم وعلى التكيف داخل المجتمع والتغلب على العقبات التي تحول دون حصولهم على مختلف خدمات التأهيل من المؤسسات الموجودة في المجتمع بما يُحقق لهم السعادة والاعتماد على النفس.

دراسة Saran et. Al (٢٠٢٣) بعنوان: فعالية التدخلات في تحسين نتائج الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل – مراجعة منهجية، هدفت الدراسة إلى تحليل فعالية البرامج وتدخلات الخدمة الاجتماعية التي تُعنى بتحسين الاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال مراجعة منهجية شملت (٣٧) دراسة تجريبية وشبه تجريبية أجريت في عدد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، واستخدمت الدراسة منهج المراجعة المنهجية، والتحليل الكمي، بهدف قياس أثر التدخلات التي ركزت على ثلاثة محاور رئيسة، وهي: تنمية المهارات الاجتماعية الفردية، وتعزيز العلاقات الأسرية والمجتمعية، وتحقيق الاندماج العام داخل المجتمع، وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير كبير وموجب لتدخلات الخدمة الاجتماعية في ثلاثة مجالات رئيسة وهي: تنمية المهارات الاجتماعية، وتحسين العلاقات الأسرية والمجتمعية، وتعزيز الاندماج المجتمعي، وأشارت الدراسة إلى أنه مع التركيز على تطوير مهارات الفرد، يجب بحث طرق إزالة العوائق الاجتماعية أو المؤسسية التي تُعيق الاندماج الحقيقي لهذه الفئة من أبناء المجتمع.

دراسة الورفلي (٢٠٢٤) بعنوان: آليات الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، هدفت الدراسة إلى وضع تصور يتضمن مجموعة من الآليات التي تُمكن ذوي الاحتياجات الخاصة (التلاميذ المعاقين) من الاندماج تربوياً في مدارس التعليم العام، حيث انطلقت الدراسة من تساؤل مفاده: ما أهم آليات الدمج التربوي للمعاقين في مدارس التعليم العام؟ واستخدمت الدراسة أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة الذي بلغ (٩٠) مفردة من ذوي الاختصاص في مراكز ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين) في مدينة بنغازي، ولجمع بيانات الدراسة، استخدمت استمارة استبانة متضمنة مقياس ليكرت بصيغته الثلاثية، وتوصلت الدراسة إلى وضع مقترح يتضمن مجموعة من آليات التخطيط التي تُحدد الاحتياجات التي تخدم عملية الاندماج، بالإضافة إلى مجموعة من آليات تنفيذ خطة الاندماج وفق أساليب محددة، وأخيراً مجموعة من آليات المتابعة والتقييم لمتابعة تنفيذ العمل وسيره وفق الخطة المرسومة لضمان نجاحها.

المحور الأول – الإطار المفاهيمي للاندماج الاجتماعي وذوي الاحتياجات الخاصة:

أولاً – الاندماج الاجتماعي مفهومه وأبعاده:

إن الاندماج الاجتماعي هو عملية مستمرة ومعقدة تهدف إلى تمكين الأفراد من المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع، بغض النظر عن قدراتهم أو إعاقاتهم، بما يُحقق لهم الشعور بالانتماء والاعتراف الاجتماعي، ولا

يقتصر مفهوم الاندماج على مجرد التواجد الجسدي للفرد في المجتمع أو المؤسسات التعليمية، بل يشمل المشاركة في اتخاذ القرار، والتفاعل الاجتماعي الإيجابي، والاستفادة من الموارد والخدمات المتاحة بشكل متساوٍ مع الآخرين **(بن تامي، ٢٠١٩ : ٣٠٦)**.

أبعاد الاندماج الاجتماعي:

١. البعد التعليمي:

يتمثل هذا البعد في تمكين الأفراد بشكل عام، وذوي الاحتياجات الخاصة على وجه الخصوص من الاستفادة من التعليم بشكل متكامل، سواء في المدارس العامة أو برامج التعليم الخاص، مع توفير بيئة تعليمية داعمة تُحفزهم على التعلم المستمر والتفاعل مع الأقران.

٢. البعد النفسي والاجتماعي:

يشمل تنمية الثقة بالنفس والاعتداد بالقدرات الشخصية، بالإضافة إلى تعزيز المهارات الاجتماعية مثل التواصل، والتعاون، وحل المشكلات، ويُعد هذا البعد أساسياً في منع الشعور بالعزلة أو التهميش.

٣. البعد الاقتصادي والمجتمعي: يعكس قدرة المجتمع على إتاحة فرص عمل ومشاركة اقتصادية متساوية، وتشجيع المشاركة في الأنشطة المجتمعية، بما يُعزز الاستقلالية والاعتماد على الذات.

٤. البعد المؤسسي:

يشمل فعالية السياسات والبرامج المؤسسية في دعم الاندماج الاجتماعي، مثل توفر الخدمات الاجتماعية، وبرامج الدمج في المدارس، ودور الأخصائي الاجتماعي في تيسير الوصول إلى الموارد والفرص **(إبراهيم، ٢٠١٨ : ٢٨)**.

مظاهر الاندماج الاجتماعي:

يُمثل الاندماج الاجتماعي عملية متعددة الأبعاد، ويُمكن تمييز مظاهره في الحياة اليومية للفرد والمجتمع من خلال عدة مستويات، وهي:

١. وصول الفرد إلى فرص العمل المتاحة وفق قدراته ومهاراته، وتمكينه من ممارسة الأنشطة الإنتاجية، أو الحرفية التي تُسهم في استقلاله اقتصادياً، إضافة إلى تمكينه من اتخاذ القرارات ضمن أسرته، أو المجتمع الذي ينتمي إليه.
٢. اندماج الفرد ضمن مدارس التعليم العامة والصفوف النظامية، واستفادته من البرامج التعليمية المصممة لدعم احتياجاته وتعزيز تفاعله مع أقرانه، إضافة إلى مشاركته مع أقرانه في كافة الأنشطة المدرسية المشتركة، مثل الرحلات، والنوادي، والأنشطة الرياضية، وتعزيز شعوره بالانتماء.
٣. الانخراط في الأنشطة الاجتماعية، والثقافية، مثل الاحتفالات والمناسبات العامة، والقدرة على تكوين صداقات وبناء علاقات وصداقات متبادلة مع أفراد المجتمع، إضافة إلى المشاركة اللجان المجتمعية، أو الفعاليات التطوعية.

٤. الاستفادة من المرافق المتاحة لأفراد المجتمع، مثل المرافق التعليمية، والصحية، والثقافية، والترفيهية، بشكل متساوي مع أفراد المجتمع، وسهولة الحصول على الخدمات الحكومية، وغير الحكومية دون معوقات أو تمييز.

٥. احترام المجتمع لحقوق الفرد وتقدير قدراته، وعدم التمييز أو الوصم الاجتماعي، مما يُعزز شعوره بالانتماء، وتمكنه من المشاركة الفعالة **(الزغبي، ٢٠٠٨ : ٦١)**.

أهمية الاندماج الاجتماعي للفرد والمجتمع:

تنبع أهمية الاندماج الاجتماعي من كونه عنصراً أساسياً في تمكين الأفراد، لاسيما من ذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة حقوقهم والمشاركة الفاعلة في المجتمع، فعلى مستوى الفرد، يسهم الاندماج الاجتماعي في:

١. تعزيز الثقة بالنفس والاعتداد بالقدرات الشخصية.

٢. تنمية المهارات الاجتماعية مثل التواصل، والتعاون، وحل المشكلات.

٣. تحسين جودة الحياة من خلال الاستقلالية والاعتماد على الذات.

أما على مستوى المجتمع، فيعمل الاندماج الاجتماعي على:

١. تعزيز الشمولية والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، بما يحد من التمييز والعزلة الاجتماعية.

٢. تطوير القدرات المؤسسية والمجتمعية لتلبية احتياجات جميع الأفراد، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣. تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مشاركة جميع الفئات في الأنشطة التعليمية والمهنية والثقافية **(إبراهيم، ٢٠١٨ : ٣٦)**.

ويُمكن القول أن الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في السياق الليبي لا يزال يواجه تحديات واضحة، رغم الجهود المتنوعة المبذولة من قبل المؤسسات التعليمية والاجتماعية، فالمجتمع الليبي يتميز بقيمه التقليدية وروابطه الأسرية القوية، وهو ما يُمكن أن يكون دعامة للاندماج إذا تم توجيه الوعي المجتمعي بشكل فعال، لكنه قد يتحول إلى عائق أحياناً نتيجة المفاهيم النمطية أو ضعف الخدمات المؤسسية.

وعليه، يصبح تحقيق اندماج فعال لهذه الفئة مرتبطاً بتعاون الأسرة، والمدرسة، والمجتمع المحلي، والأخصائي الاجتماعي لضمان توفير بيئة شاملة تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة الكاملة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والتعليمية والمهنية.

ثانياً – مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصة وأنواع إعاقاتهم:

يُشير مصطلح ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الأفراد الذين يواجهون قيوداً دائمة أو مؤقتة في الأداء الوظيفي أو المشاركة الاجتماعية نتيجة إعاقات جسدية، أو عقلية، أو حسية، أو نفسية، مما يستدعي توفير دعم إضافي، أو تدخلات مخصصة لضمان مشاركتهم الفاعلة في الحياة اليومية، ولا يقتصر مفهومهم على الإعاقات فقط، بل يشمل أيضاً الأفراد الذين يُعانون من صعوبات تعلم أو تحديات سلوكية أو اجتماعية تعيق اندماجهم الكامل في المجتمع.

ويكتسب فهم هذا المفهوم أهمية كبيرة في تصميم البرامج التعليمية والاجتماعية والخدمية التي تُعزز حقوق هذه الفئة وتوفر بيئة شـــاملة عادلة، حيث يُتيح ذلك تحديد الاحتياجات الفردية بدقة، وتقديم اســـتراتيجيات تدخل متخصصة، وضمان التكامل بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية **(علي وكاظم، ٢٠١٧)**.

أنواع الإعاقة التي يُعاني منها ذوي الاحتياجات الخاصة:

١. الإعاقات الجسدية والحركية:

تشـمل الشـلل الجزئي أو الكلي، أو إصـابات الحبل الشـوكي، أو صـعوبات النمو الحركي، أو أمراض مزمنة تُؤثر على الحركة، وتحتاج هذه الفئة عادةً إلى أدوات مســـاعدة، وبرامج تأهيل حركي، وتعديلات في البيئة المدرسية والمجتمعية لتسهيل المشاركة.

٢. الإعاقات العقلية والمعرفية:

تشـمل هذه الإعاقة التخلف العقلي، وصـعوبات التعلم، واضـطرابات الانتباه والتركيز، واضـطرابات الذكاء، ويعتمد إصحاب هذه الإعاقة على برامج خاصة لدمجهم، وعلى أساليب تدريس متخصصة، وإلى استخدام تقنيات التعلم التفاعلية، والتقييم المستمر لقدراتهم الفردية.

٣. الإعاقات الحسية:

تأتي هذه الإعاقة على عدة أشكال، فمن الممكن أن تكون على شكل ضـعف في البصـر، أو الصـمم، أو ضعف السمع، أو اضطرابات الحساسية الأخرى، حيث تتطلب بيئات تعليمية مجتمعية مجهزة بوسائل مساعدة مثل السماعات، والأجهزة والتكنولوجية المساندة، ومواد تعليمية متخصصة.

٤. الإعاقات النفسية والسلوكية:

تشـمل اضـطرابات المزاج، والقلق، والاكتئاب، وفرط الحركة، واضـطرابات السـلوك الاجتماعي، وتعتمد برامج دعم أصـــحابها على التدخل النفســـي والاجتماعي، والتوجيه الأســـري، وبرامج التأهيل الاجتماعي لتعزيز التكيف والاندماج.

٥. الاحتياجات المتعددة أو المعقدة:

بعض الأفراد يجمعون بين أكثر من نوع من الإعاقات، مثل الإعاقة الحركية مع العقلية أو الحســـية، ما يزيد من تعقيد عملية الاندماج، وفي العادة فإن هذه الحالات تتطلب نهجاً متعدد التخصـصـات، يشـمل الأخصـائيين الاجتماعيين والنفسـيين والمعلمين وأخصـائيي التأهيل الطبي لضـمان تلبية جميع جوانب الحاجة **(عبد الرحمن، ٢٠٢٣ : ٢٤)**.

وهنا، تجد الإشـارة إلى أهمية فهم التصـنيف التفصـيلي لهذه الإعاقات، حيث إن فهم أنواع ذوي الاحتياجات الخاصة يُساعد مقدمي الخدمة الاجتماعية على تصميم برامج دمج متكاملة وفعالة، مما يضمن أن الاستراتيجيات التعليمية والاجتماعية والخدمية ستستجيب للاحتياجات الفعلية لكل فرد، الأمر الذي يُعزز فرص مشاركته الفاعلة ويحد من التهميش أو الإقصاء الاجتماعي لهذه الفئة من المجتمع.

ثالثاً – علاقة الاندماج الاجتماعي بالتربية الخاصة والخدمة الاجتماعية:

يُشكل الاندماج الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من التربية الخاصة والخدمة الاجتماعية، حيث يهدف كلا المجالين إلى تمكين الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة الفاعلة في المجتمع وتحقيق استقلاليتهم وتقدير قدراتهم داخل أسرهم ومجتمعاتهم.

الاندماج الاجتماعي والتربية الخاصة:

١. تلعب التربية الخاصة دوراً محورياً في توفير بيئة تعليمية ملائمة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، تُتيح لهم التعلم وفق قدراتهم الفردية دون تهميش.
٢. برامج التربية الخاصة تُسهم في تطوير المهارات الأكاديمية والاجتماعية، مما يُعزز قدرة الفرد على التفاعل الإيجابي مع زملائه والمجتمع بشكل عام.
٣. تعتمد التربية الخاصة على استراتيجيات فردية وجماعية لتلبية الاحتياجات التعليمية، مع التركيز على التكيف، والتوجيه، والدعم النفسي **(الورفلي، ٢٠٢٤ : ٣٤٦)**.

الاندماج الاجتماعي والخدمة الاجتماعية:

١. تُعد الخدمة الاجتماعية الذراع التنفيذي لتسهيل دمج الأفراد في المجتمع، عبر تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمادي لهم ولأسرهم.
٢. يقوم الأخصائي الاجتماعي بتقييم احتياجات الأفراد وعائلاتهم وتحديد العقبات التي تمنع اندماجهم داخل المجتمع، ومن ثم تقديم برامج الدعم الفردي والجماعي لتعزيز المهارات الاجتماعية والثقة بالنفس.
٣. التنسيق بين المدرسة، والأسرة، والمؤسسات الاجتماعية لضمان توفير بيئة شاملة وآمنة للاندماج **(عبد الرحمن، ٢٠١٩ : ٤٢)**.

ومما سبق، يتضح أن الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة عملية شاملة تعتمد على تضافر جهود الأسرة، والمدرسة، والمجتمع، والمؤسسات الاجتماعية، وأنه لابد للخدمة الاجتماعية من القيام بدورها من خلال الأخصائيين الاجتماعيين والممارسين الذين يقدمون الدعم والتوجيه لتعزيز مشاركة هذه الفئة ودمجهم داخل المجتمع.

المحور الثاني – دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز الاندماج الاجتماعي:

تُعد الخدمة الاجتماعية من أهم المهن الإنسانية التي تسعى إلى تحقيق التكيف الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة للفئات الهشة، ومن بينها فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ تعمل على تمكينهم من المشاركة الفعالة في المجتمع، والتقليل من مظاهر العزلة والإقصاء، وذلك من خلال ما تقدمه من تدخلات مهنية على عديد المستويات الفردية، والجماعية، والمجتمعية.

ومن هنا، يمكن القول إن الخدمة الاجتماعية هي مهنة تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص، وأنها مهنة ذات رسالة سامية تهدف إلى تيسير اندماج الأفراد داخل مجتمعاتهم ومحيطهم بما يتوافق مع قدراتهم وإمكانياتهم.

ذكرت الشامي (٢٠٢٢) أن الأخصائي الاجتماعي يعمل على دعم ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الاندماج، سواء داخل المؤسسات التعليمية أو المجتمعية، كما يضطلع بدور توعوي وتوجيهي لنشر ثقافة تقبل الآخر واحترام التنوع البشري، بما يُساهم في الحد من التهميش والإقصاء الاجتماعي، حيث يتمثل دور الخدمة الاجتماعية تجاه هذه الفئة في عدد من المحاور الرئيسة، وهي:

١. **الدعم النفسي والاجتماعي:** ويتمثل في مساعدة الأفراد على تقبل إعاقتهم، وتنمية قدراتهم على التفاعل الإيجابي مع الآخرين.
٢. **الإرشاد الأسري:** ويشمل تدريب الأسر على كيفية التعامل التربوي والنفسي مع أبنائهم، ودعمهم في التكيف مع الواقع.
٣. **التنسيق المؤسسي:** ويضم التعاون مع المدارس، والمراكز التأهيلية، والمؤسسات الاجتماعية لتوفير الخدمات الضرورية.
٤. **التخطيط للبرامج:** وهو عبارة عن تصميم برامج وقائية وتنموية تستهدف رفع كفاءة ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم من المشاركة المجتمعية.
٥. **المناصرة والتوعية المجتمعية:** وهي الدفاع عن حقوق هذه الفئة، والمساهمة في صياغة سياسات وبرامج تعزز إدماجهم في الحياة العامة **(الشامي، ٢٠٢٢ : ١٩٩)**.

مجالات تدخل الأخصائي الاجتماعي في تعزيز اندماج ذوي الاحتياجات الخاصة:

لا يقتصر عمل الأخصائي الاجتماعي على تقديم المساعدة الفردية، بل يمتد ليشمل مستويات ومجالات متعددة من التدخل المهني، وتنقسم هذه المجالات إلى ثلاث مستويات رئيسية، وهي التدخل الفردي، والتدخل الجماعي، والتدخل المجتمعي، وذلك على النحو التالي:

١. التدخل الفردي:

يُعد التدخل الفردي من أبرز مجالات ممارسة الأخصائي الاجتماعي، إذ يهدف إلى مساعدة الفرد من ذوي الاحتياجات الخاصة على مواجهة مشكلاته الشخصية والاجتماعية والنفسية بأساليب مهنية وعلمية، ويرتكز هذا التدخل على مبدأ أن لكل فرد خصائصه وإمكانياته الخاصة، ويحتاج إلى أسلوب مساعدة مختلف، ويجب أن يكون فردياً ومتكيفاً مع طبيعة حالته.

وذكرت أبو الروس (٢٠٢١) أن الأخصائي الاجتماعي يبدأ أولاً بالتعرف على حالة الفرد ويدرسها ويُشخصها تشخيصاً شاملاً يشمل الجوانب النفسية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية، ليتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف ووضع خطة تدخل مناسبة، ومن أهم ممارسات الأخصائي في هذا المجال:

- بناء علاقة مهنية قائمة على الثقة والتقبل، بهدف تعزيز شعور الفرد بالأمان والانتماء.
- مساعدة الفرد على تقبل ذاته وإعاقته بصورة إيجابية بعيداً عن مشاعر النقص أو الانسحاب الاجتماعي.
- تنمية المهارات الاجتماعية والتواصلية التي تُساعده على الاندماج في المدرسة والمجتمع.
- توجيهه نحو استثمار قدراته ومواهبه لتحقيق التكيف النفسي والاجتماعي.

- توفير الدعم النفسي والإرشاد المستمر للتغلب على مظاهر القلق أو الإحباط الناتجة عن الإعاقة **(أبو الروس، ٢٠٢١ : ١٤٦)**.

كما يسعى الأخصائي الاجتماعي إلى إشراك الأسرة في خطة التدخل الفردي، لما لها من دور أساسي في تعزيز الثقة بالنفس وتقبل الواقع، ومن خلال المتابعة المستمرة، يمكن تحقيق تحسن تدريجي في سلوك الفرد واتجاهاته نحو ذاته ومجتمعه.

٢. التدخل الجماعي:

من أهم مجالات تدخل الخدمة الاجتماعية، هو التدخل الجماعي إذ يهدف إلى تنمية قدرات الأفراد، لاسيما من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الجماعات الصغيرة، وتعزيز روح التعاون والانتماء بينهم، ويُركز الأخصائي الاجتماعي على توظيف الجماعة كوسيلة علاجية وتربوية لمساعدة الأفراد على مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية والنفسية، وتتمثل أهداف التدخل الجماعي في:

- تنمية التفاعل الاجتماعي وتحسين مهارات التواصل.
- تعزيز الثقة بالنفس والإحساس بالقبول داخل الجماعة.
- اكتساب مهارات حياتية وسلوكية تساعدهم في الاندماج المجتمعي.
- تبادل الخبرات والتجارب بين أعضاء الجماعة لتخفيف الشعور بالعزلة.

أما عن أدوار الأخصائي الاجتماعي في هذا المجال، فتشمل:

- تكوين جماعات علاجية أو تعليمية أو ترفيهية مناسبة لاحتياجات الأعضاء.
- استخدام الأنشطة الاجتماعية والفنية كوسيلة للتعبير والانخراط.
- متابعة تطور العلاقات داخل الجماعة لضمان التفاعل الإيجابي.
- العمل على دمج الجماعات الخاصة ضمن برامج المجتمع المحلي **(حسنين، ٢٠١٩ : ٢٦٧)**.

٤. التدخل المجتمعي:

ويتمثل هذا المجال من تدخلات الخدمة الاجتماعية في تهيئة البيئة الاجتماعية المحيطة بذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم من الاندماج والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، وذلك بهدف تحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي الذي يضمن تقبل المجتمع لهم، ودعم حقوقهم في التعليم والعمل والرعاية الصحية والمشاركة المجتمعية، وفي هذا السياق يرى الجوهري (٢٠٢٢) أن مجالات التدخل المجتمعي تشمل، ما يلي:

- نشر ثقافة تقبّل الاختلاف والتعامل الإنساني مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
- المساهمة في وضع برامج وخطط وطنية تراعي احتياجات هذه الفئة.
- دعم المبادرات التي تدمج ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- ربط جهود الجمعيات الخيرية، والمدارس، والمراكز الصحية لتكامل الخدمات.

أما دور الأخصائي الاجتماعي في هذا المجال، فيتمثل في:

- الدعوة إلى سن تشريعات تضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لذوي الاحتياجات الخاصة.

- بناء شبكات دعم مجتمعي تعزز من استقلاليتهم.
- العمل مع الأسر لتشجيعها على المشاركة الفاعلة في برامج الدمج **(الشامي، ٢٠٢٢ : ٢٠١)**.

وتجدر الإشارة، إلى أن التدخل المجتمعي يكتسب أهمية كبيرة في ظل الجهود الرامية إلى تحسين أوضاع ذوي الإعاقة، لاسيما عبر مؤسسات الرعاية الاجتماعية والجمعيات الأهلية، التي تعمل على دمجهم في المجتمع وتمكينهم من ممارسة دورهم كمواطنين فاعلين ومساهمين في التنمية الوطنية.

التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية في تطبيق الاندماج:

تصطدم ممارسة الخدمة الاجتماعية المهنية بعدد من التحديات البنيوية والمجتمعية التي تحد من فاعلية تدخله، وتنعكس سلباً على جودة الخدمات المقدمة لهذه الفئة، وتتنوع هذه التحديات بين صعوبات مهنية، ومؤسسية، ومجتمعية، وتشريعية، ومن أبرز هذه التحديات، ما يلي:

١. نقص الكوادر المؤهلة والمتخصصة:

يُعاني كثير من الأخصائيين الاجتماعيين من ضعف التأهيل الأكاديمي والعملي المتخصص في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يؤدي إلى قصور في فهم خصائص الفئات المختلفة وأساليب التدخل المناسبة لكل حالة.

٢. ضعف الإمكانيات المادية والبنية التحتية:

تُعاني مؤسسات الرعاية والتعليم الخاصة بهذه الفئة من محدودية الموارد المالية والتقنية، الأمر الذي يعيق تطبيق البرامج المهنية والمجتمعية بكفاءة، ويحد من قدرة الأخصائي على تنفيذ استراتيجيات الدمج الشامل.

٣. اتجاهات المجتمع السلبية:

لا تزال بعض المعتقدات الاجتماعية السائدة تنظر إلى ذوي الاحتياجات الخاصة نظرة دونية أو شفقة، مما يخلق حواجز نفسية واجتماعية تحول دون اندماجهم الكامل في المجتمع، وتضع الأخصائي الاجتماعي في مواجهة صعوبات في تعديل تلك الاتجاهات.

٤. قصور التشريعات وضعف السياسات الداعمة:

على الرغم من وجود قوانين تنادي بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن تطبيقها العملي يواجه عراقيل تتعلق بالبيروقراطية، وضعف الرقابة على تنفيذ البرامج الداعمة، مما يقلل من فعالية عمل الأخصائي الاجتماعي.

٥. غياب التنسيق المؤسسي:

يُعاني الأخصائي الاجتماعي من ضعف التكامل بين المؤسسات التعليمية، والصحية، والاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى تشتت الجهود وغياب الخطط المشتركة لمعالجة قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة بفاعلية **(الحسيني، ٢٠٢٠ : ١٨٢)**.

إضافة إلى ما سبق، فإن التحديات قد تتفاقم نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة داخل المجتمع، وضعف التدريب المستمر للأخصائيين الاجتماعيين، إلى جانب غياب قاعدة بيانات وطنية شاملة عن ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يعوق التخطيط السليم وتطوير البرامج التأهيلية المستدامة.

المحور الثالث – واقع الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة:

يتمثل الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة مؤشراً مهماً على مدى تطور المجتمع وقدرته على احتضان جميع أفراده بما فيهم الفئات التي تواجه تحديات خاصة.

وتُشير الشامي (٢٠٢٢) إلى أن واقع الاندماج يُشير إلى درجة التفاعل والمشاركة الفعلية لهذه الفئة في الحياة التعليمية، والاجتماعية، والثقافية، ومدى قدرة المؤسسات والمجتمع على إزالة الحواجز التي تحول دون دمجهم الكامل ضمن فئات المجتمع، ويُمثل قياس هذا الواقع خطوة أساسية لفهم نقاط القوة والقصور في سياسات الدمج وتطوير آليات فعالة لتعزيز مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة **(الشامي، ٢٠٢٢ : ٢٠٤)**.

واقع الاندماج في المؤسسات التعليمية:

تُشكل المؤسسات التعليمية البيئة الأساسية التي يختبر فيها ذوو الاحتياجات الخاصة مستوى اندماجهم الاجتماعي والمعرفي، وترى بعض الدراسات أن مستوى دمج هذه الفئة في المدارس العامة في المجتمع ما زال محدوداً، إذ يواجه الطلاب عقبات متعددة تتعلق بالبيئة التعليمية، والمناهج، والبنية التحتية، ونقص الكوادر المتخصصة، ومن أبرز ملامح الواقع التعليمي:

١. قبول الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس، لكن غالباً دون توفير برامج تعليمية أو دعم نفسي واجتماعي متكامل، مما يحد من مشاركتهم الفاعلة.
٢. نقص التسهيلات الملائمة، مثل المصاعد، الفصول المجهزة، والوسائل التعليمية المساندة، يعيق قدرة الطلاب على التحرك والمشاركة بحرية.
٣. قلة المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والتربويين المتدربين على التعامل مع هذه الفئة يؤدي إلى ضعف التفاعل الفردي والجماعي معهم.
٤. يواجه الطلاب أحيانًا مواقف سلبية أو صعوبة في التفاعل مع أقرانهم، ما يحد من اندماجهم ويؤثر على ثقتهم بأنفسهم **(الورفلي، ٢٠٢٤ : ٣٥١)**.

وعلى الرغم من ذلك، توجد بعض النجاحات الجزئية، مثل إدراج برامج الدعم النفسي والإرشاد الأسري داخل المدارس، وتنظيم الأنشطة الترفيهية والتعليمية التي تُسهم في تعزيز التفاعل الاجتماعي بين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وأقرانهم، حيث يُشير هذا الواقع إلى الحاجة إلى سياسات تعليمية شاملة وبرامج تدريبية مستمرة للأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين، لضمان دمج فعال ومستدام لهذه الفئة في المؤسسات التعليمية الليبية.

واقع الاندماج في المجتمع المحلي:

يُشـــكل المجتمع المحلي الإطار الأســـاســـي الذي تظهر فيه فرص المشـــاركة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث إن مستوى اندماج هذه الفئة في المجتمع ما زال متبايناً، حيث تواجه هذه الفئة عدة عقبات اجتماعية وثقافية واقتصادية تحد من مشاركته الفاعلة، ومن أبرز مظاهر هذا الواقع:

١. يُواجه ذوو الاحتياجات الخاصة صعوبة في المشاركة في الفعاليات المجتمعية بسبب غياب التسهيلات والبنية التحتية الداعمة، وكذلك محدودية البرامج الموجهة لهم.
٢. لا تزال بعض المعتقدات الســـائدة في المجتمع تؤدي إلى التمييز أو النظرة دونية تجاه هذه الفئة، مما يعزز شعورهم بالعزلة أو الإقصاء الاجتماعي.
٣. تُقدم المؤســـســـات الأهلية والحكومية خدمات محدودة، وغالباً غير متكاملة، مما يحد من إمكانية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف مجالات الحياة اليومية.
٤. على الرغم من التحديات، ظهرت بعض المبادرات المدنية والجمعيات الخيرية التي توفر أنشـــطة ترفيهية، تعليمية، ورياضـية، تسـهم في تعزيز التفاعل الاجتماعي وإكسـاب ذوي الاحتياجات الخاصـة مهارات التواصل والاندماج **(الشامي، ٢٠٢٢ : ٢٠٧)**.

وتجدر الإشـــارة هنا، إلى أن هذا الواقع يُؤكد على الحاجة إلى ســـياســـات مجتمعية شـــاملة، وبرامج توعية مســـتمرة، وتطوير البنية التحتية الداعمة، إضـــافة إلى تفعيل دور الأخصـــائي الاجتماعي في تعزيز الاندماج المجتمعي، بما يضمن مشاركة متساوية وفعالة لهذه الفئة في المجتمع.

دور المؤسسات الاجتماعية في دعم الاندماج:

ذكر الجوهري (٢٠٢٢) أن المؤسـســات الاجتماعية تلعب دوراً محورياً في تعزيز الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصـــة، كونها تُمثل حلقة الوصـــل بين الأفراد والمجتمع، وتوفر بيئة داعمة لهم، ومن أبرز مظاهر هذا الدور المؤسسي الاجتماعي، ما يلي:

١. تقديم برامج تعليمية وتأهيلية متخصـــصـــة تهدف إلى تطوير المهارات الأكاديمية والاجتماعية والعملية لدى ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يتناسب مع نوع الإعاقة وقدرات الفرد.
٢. تقديم الدعم النفســـي والاجتماعي من خلال توفير جلســـات إرشـــاد فردي وجماعي، ومجموعات دعم، لتعزيز الثقة بالنفس والتكيف مع البيئة المحيطة.
٣. تنظيم الأنشـــطة الترفيهية والثقافية لتســـهيل التفاعل بين ذوي الاحتياجات الخاصـــة وأقرانهم، وتنمية مهاراتهم الاجتماعية والحياتية.
٤. التنســـيق بين الجهات المختلفة، حيث تعمل المؤســـســـات الاجتماعية على ربط المدارس، والمراكز الصحية، والجمعيات الأهلية، لضمان تكامل الخدمات وتحقيق الدمج الفعال.

٥. تقديم التوعية المجتمعية والمناصرة من خلال الحملات التوعوية وورش العمل، حيث تُساهم المؤسسات في نشر ثقافة القبول والتقدير لذوي الاحتياجات الخاصة، ومناصرة حقوقهم في التعليم والعمل والحياة الاجتماعية **(الجوهري، ٢٠٢٢ : ١١٥)**.

وتأسيساً على ما سبق، نجد أن واقع الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة لاسيما في السياق الليبي يُواجه تحديات متعددة في المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي والمؤسسات الاجتماعية، مثل نقص الكوادر، وضعف البنية التحتية، والاتجاهات المجتمعية السلبية.

وهنا، يجب تكثيف الجهود الإيجابية لتعزيز الدمج من خلال برامج الدعم النفسي والتأهيلي والأنشطة المجتمعية، ويظل دور الأخصائي الاجتماعي وتنسيق الجهود بين الجهات المعنية عنصراً أساسياً لتحقيق اندماج فعال ومستدام لهذه الفئة.

المحور الرابع – النظرة إلى ذوي الاحتياجات الخاصة ومدى تقبلهم في المجتمع:

تلعب نظرة المجتمع إلى الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة دوراً محورياً في نجاح عملية الدمج الاجتماعي، إذ تُحدد هذه النظرة مدى قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في الحياة التعليمية، والاجتماعية، والثقافية، ويُعد تقبل المجتمع لهذه الفئة مقياساً مهماً لمستوى الوعي الاجتماعي، والثقافة المجتمعية، والقدرة على دمج هذه الفئة من الأراد ضمن مجتمعهم بما يُحقق لهم العدالة والمساواة بأقرانهم.

أولاً – العوامل المؤثرة في نظرة المجتمع:

ذكر أبو الحول (٢٠٢٣) عوامل عدة تُؤدي دوراً جوهرياً في تشكيل مواقف المجتمع تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تؤثر هذه المواقف بشكل مباشر على نجاح عملية الدمج الاجتماعي، وهي:

١. العوامل الثقافية والدينية:

تُشكل القيم والتقاليد والمعتقدات الدينية جزءاً أساسياً من تكوين نظرة المجتمع، فالمجتمعات التي تُعزز قيم التسامح والرحمة والمساواة تميل إلى إظهار دعم أكبر واحتضان أفضل لهذه الفئة، بينما قد تؤدي بعض الموروثات الثقافية إلى النظرة دونية أو شعور المبالغة في الشفقة.

٢. العوامل التعليمية والمعرفية:

يرتبط مستوى الوعي والتثقيف المجتمعي مباشرة بتقبل ذوي الاحتياجات الخاصة، فكلما زادت المعرفة بأهمية الدمج وحقوق هذه الفئة، كلما ارتفع مستوى الاحترام والتفاعل الإيجابي تجاههم، ويقل انتشار التمييز أو النظرة السلبية.

٣. العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

يُؤثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي على إمكانية توفير فرص الدمج والمشاركة، حيث إن الفئات ذات المستوى المادي المرتفع غالباً ما تكون أكثر قدرة على تبني برامج تعليمية وترفيهية ودمجية، بينما يواجه ذوو الموارد المحدودة صعوبات في التفاعل المجتمعي.

٤. العوامل التجريبية أو الخبرات المباشرة:

إن التعرض المباشر للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء في المدرسة، أو مكان العمل، أو الأنشطة الاجتماعية، يُسهم في تغيير المواقف السلبية وتحسين فهم المجتمع لقدرات هذه الفئة وإمكاناتهم.

٥. الإعلام والتواصل الاجتماعي:

تلعب وسائل الإعلام والمنصات الرقمية دوراً متزايد الأهمية في تشكيل الصورة المجتمعية، سواء بالإيجاب أو السلب، فالإعلام الذي يعرض نماذج إيجابية لذوي الاحتياجات الخاصة يُعزز التقبل، بينما الإعلام السلبي أو التمييزي يعكس الصور النمطية ويحد من الدمج الفعال **(أبو الحول، ٢٠٢٣ : ٨٧)**.

ثانياً – مستوى التقبل الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة:

يُعد مستوى التقبل الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة من المؤشرات الجوهرية على مدى نضج المجتمع وتقدمه في ميدان العدالة الاجتماعية والمواطنة المتكافئة، وفي معظم المجتمعات ما زال هذا التقبل متبايناً بين الانفتاح النسبي في المدن الكبرى أو التحفظ في بعض المناطق الريفية.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن البيئة الثقافية والاجتماعية هي من يلعب دوراً حاسماً في تشكيل مواقف الأفراد تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ تميل بعض الفئات إلى النظر إليهم من منظور الشفقة أو العطف بدلاً من المنظور القائم على الحقوق والتمكين، ومع ذلك، فإنه من الملاحظ في السنوات الأخيرة بروز بوادر وعي اجتماعي متزايد بضرورة دمج هذه الفئة في المدارس وسوق العمل، خصوصاً بعد تبني عدد من الدول عدة مبادرات حكومية ومدنية تُركز على مبدأ تكافؤ الفرص **(أبو سعد، ٢٠١٩ : ٣١)**.

ويُؤكد أبو الحول (٢٠٢٣) أن المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمعات العربية عامةً، والمجتمع الليبي خاصةً لا تزال تؤثر في صورة الإعاقة داخل المجتمع، مشيراً إلى أن نظرة الأفراد تتشكل وفقاً للعلاقات الأسرية والدينية والتربوية، مما يجعل من الضروري تطوير برامج توعوية مستمرة لتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو ذوي الاحتياجات الخاصة **(أبو الحول، ٢٠٢٣)**.

وبوجه عام، يمكن القول إنه من الملاحظ أن التقبل الاجتماعي يسير نحو التحسن التدريجي، غير أن تحقيق الاندماج الفعلي يتطلب تظافر جهود المؤسسات التعليمية والاجتماعية والإعلامية لترسيخ ثقافة الدمج والمساواة، بما يضمن تحول النظرة من "الشفقة" إلى "الاعتراف بالقدرات والإمكانيات".

ثالثاً – دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز تقبل المجتمع لذوي الاحتياجات الخاصة:

لا يزال تقبل ذوي الاحتياجات الخاصة يتأرجح بين التعاطف الإنساني والوصم الاجتماعي، فالمجتمعات التي تتسم بطبيعتها المحافظة والمتمسكة بالبنية الأسرية التقليدية، تميل إلى حماية الأفراد ذوي الإعاقة داخل نطاق الأسرة، مما يؤدي أحياناً إلى حجبهم عن التفاعل المجتمعي الواسع، وهنا يبرز دور الخدمة الاجتماعية كقوة فكرية وإنسانية تسعى إلى تفكيك الصور النمطية وإعادة بناء نظرة المجتمع على أسس علمية وإنسانية أكثر نضجاً.

ويُسهم الأخصائي الاجتماعي في المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية في تحويل الخطاب الاجتماعي حول الإعاقة من خطاب قائم على الرعاية والشفقة إلى خطاب يؤكد على التمكين والحقوق والمشاركة، ومن خلال

الممارســـة المهنية المباشـــرة، يعمل على رفع الوعي بأهمية إدماج ذوي الاحتياجات الخاصـــة في المحيط الاجتماعي، ليس فقط بوصفه واجباً أخلاقياً، بل كحق من حقوق المواطنة.

وفي السياق الليبي، فإن الثقافة المحلية بما تحمله من قيم التكافل والرحمة يمكن أن تشكل ركيزة إيجابية لتقبل هذه الفئة إذا ما تم توظيفها تربوياً وإعلامياً بالشكل الصحيح، فالمجتمع الليبي يمتلك استعداداً وجدانياً قوياً للتعاطف، لكنه بحاجة إلى توجيه هذا التعاطف نحو الاعتراف بقدرات ذوي الاحتياجات الخاصـــة لا الاكتفاء برعايتهم **(الورفلي، ٢٠٢٤ : ٣٥٥)**.

وترى Mira (٢٠٢٤) أن تلعب الخدمة الاجتماعية تُؤدي دوراً مهماً في تصحيح التصورات الاجتماعية الموروثة التي ترى في الإعاقة عبئاً أو عائقاً أمام النجاح، وذلك من خلال إبراز النماذج الناجحة من ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والعمل والفن والمجتمع المدني، حيث إن تسـليط الضـوء على هذه النماذج يسـهم في تحويل الوعي المجتمعي من دائرة العجز إلى دائرة الإمكان **(Mira, 2024 : 74)**.

إضـافة إلى ما سـبق، فإنه يمكن تلخيص أهم جوانب الدور الذي تلعبه الخدمة الاجتماعية في السـياق الليبي، من خلال النقاط التالية:

١. تفعيل الحس المجتمعي تجاه القبول، من خلال تعزيز قيم الاحترام والمســـاواة التي تتوافق مع الموروث الديني والثقافي الليبي.
٢. إعادة بناء الخطاب الاجتماعي حول الإعاقة والانتقال من المفهوم الطبي، أو الإحســـاني إلى المفهوم الحقوقي القائم على المشاركة الفعلية.
٣. المساهمة في تقوية الروابط بين الأسر والمجتمع، حيث تعمل الخدمة الاجتماعية كوسيط يسهل عملية التواصل والفهم المتبادل بين الأسرة الليبية والمحيط الاجتماعي.
٤. رفع الوعي داخل المؤسـسـات المحلية كالمدارس والبلديات ومراكز الشـباب، بهدف خلق بيئة اجتماعية داعمة للدمج والتفاعل الإيجابي **(الورفلي، ٢٠٢٤ : ٣٥٩)**.

المحور الخامس – آليات وبرامج تعزيز الاندماج الاجتماعي:

تُمثل آليات وبرامج الاندماج الاجتماعي عملية الانتقال من الرعاية الإحســانية إلى التمكين والمشــاركة الفاعلة، فالهدف لم يعد مجرد تقديم الخدمات، بل بناء مجتمع يتّســـم بالعدالة الاجتماعية، ويمنح جميع أفراده فرصــاً متكافئة للمشــاركة والإنجاز، وفي مجتمعنا المحلي تزداد الحاجة إلى تفعيل هذه الآليات، خاصــةً في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصـادية التي تشـهدها البلاد في السـنوات الأخيرة، وما نتج عنها من تحديات في مجال استيعاب الفئات ذات الاحتياجات الخاصة ضمن منظومة التنمية الشاملة.

أولاً – آليات مهنية في ميدان الخدمة الاجتماعية:

تُركز هذه الآليات على تطوير القدرات الفردية والاجتماعية وتمكين الأفراد من المشـــاركة بفعالية في المجتمع، وتتمثل في الآتي:

١. برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي:

تركز على تعزيز قدرات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال التدريب المهني، والدعم النفسي والاجتماعي، ومساعدتهم على الاندماج في سوق العمل وفق إمكاناتهم.

٢. الإرشاد الأسري والاجتماعي:

تسعى الخدمة الاجتماعية إلى توعية أسر ذوي الإعاقة بأهمية تشجيع المشاركة المجتمعية وعدم المبالغة في الحماية، بما يضمن تكوين شخصيات مستقلة ومتكيفة.

٣. العمل الجماعي والمجتمعي:

يتجلى من خلال إنشاء جماعات دعم ذاتي وجمعيات محلية، تتيح تبادل الخبرات، وتنمية الوعي المجتمعي تجاه قضايا الإعاقة **(اليونيسف، ٢٠٢٤ : ١)**.

ثانياً – آليات مؤسسية وتشريعية:

تُكن هذه الآليات المجتمع من توفير فرص متكافئة لإزالة الحواجز الاجتماعية والمادية أمام المشاركة الفعالة، وتتمثل في الآتي:

١. تعزيز السياسات الوطنية الشاملة للإعاقة:

مثل تبني التشريعات التي تضمن الحق في التعليم الشامل والعمل اللائق والرعاية المتكافئة، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD).

٢. تطوير البيئة المؤسسية الداعمة:

من خلال تهيئة المدارس، وأماكن العمل، ووسائل النقل لتكون ميسرة لجميع الفئات، وتوفير كوادر متخصصة في الخدمة الاجتماعية داخل المؤسسات التعليمية والاجتماعية.

٣. الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

عبر برامج تمويل ومبادرات مجتمعية تُسهم في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **(رحمن، ٢٠٢٤ : ١٥٩)**.

ثالثاً – آليات مجتمعية وتوعوية:

تُسهم الآليات المجتمعية والتوعوية في تعزيز قبول المجتمع لذوي الاحتياجات الخاصة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة والنمطية حول الإعاقة، فهي تعمل على بناء وعي متكامل يُقدر قدرات الأفراد وإمكانياتهم ويُشجع على دمجهم الاجتماعي الكامل، وذلك على النحو التالي:

١. التثقيف الإعلامي والمجتمعي:

يهدف إلى تغيير الصور النمطية حول ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال الإعلام والمدرسة والبرامج المجتمعية.

٢. تعزيز ثقافة القبول والمساواة: عبر حملات التوعية والمهرجانات والأنشطة الثقافية التي تُبرز قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة وإسهاماتهم في المجتمع **(رحمن، ٢٠٢٤ : ١٦٣)**.

خلاصة القول، إن تعزيز الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة يتطلب منظومة تكاملية بين الأخصائيين الاجتماعيين، والمؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والأسرة، وفي الحالة الليبية، يظل تطوير التشريعات وتدعيم الوعي المجتمعي من الركائز الأساسية لبلوغ هذا الهدف، بما يُسهم في بناء مجتمع أكثر شمولاً وعدالةً وتماسكاً.

استنتاجات البحث:

من خلال ما تقدم في محاور هذا البحث، نلاحظ إن تعزيز الاندماج لذوي الاحتياجات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية ليس مهمة فردية أو مؤسسية فقط، بل إنه عملية شاملة تتطلب تنسيقاً بين الدعم المهني، والسياسات الوطنية، والبيئة المؤسسية، إضافة إلى المجتمع المدني، وذلك من خلال اتباع أساليب مدروسة ومتنوعة، الأمر الذي يضمن تحقيق مشاركة فعالة ومستدامة من الأطراف كافة لدمج الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة للوصول إلى مجتمع أكثر شمولية وعدالة، وبذلك، يمكن استخلاص جملة من النتائج الهامة، وهي:

١. يُعزز الاندماج الاجتماعي قدرات الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويزيد من مشاركتهم الفاعلة في المجتمع.
٢. إن فهم طبيعة الاحتياجات الخاصة وأنواعها يُسهم في توجيه تدخلات الخدمة الاجتماعية بشكل فعال لإعطاء نتائج أكثر شمولية.
٣. إن الخدمة الاجتماعية تلعب دوراً محورياً في دعم الأفراد والجماعات والمجتمع لتعزيز الاندماج لكافة أفراده.
٤. إن الاندماج في المؤسسات التعليمية وضمن المجتمع المحلي متباين، لاسيما مع وجود تحديات تتعلق بالموارد والتدريب والموروثات الاجتماعية.
٥. يتأثر مستوى التقبل الاجتماعي بثقافة المجتمع، وتعليمه، والتجربة المباشرة مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
٦. تشمل آليات الاندماج داخل المجتمع التمكين المهني، والدعم الأسري، والسياسات المؤسسية، والشراكة المجتمعية، بالإضافة إلى التوعية الإعلامية والمجتمعية.
٧. إن المجتمع الليبي يشهد استعداداً مجتمعياً لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة، مع الحاجة إلى تنسيق الجهود وتطوير الموارد والبيئة المؤسسية.

توصيات البحث:

١. ضرورة تعزيز كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين من خلال برامج تدريبية متخصصة في الاندماج الاجتماعي، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم.

٢. العمل على تحديث السياسات والتشريعات لضمان حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المجالات.
٣. ضرورة تطوير بيئة تعليمية ومجتمعية ملائمة لجميع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة.
٤. العمل على رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية القبول والمساواة لذوي الاحتياجات الخاصة.
٥. ضرورة دعم الشراكات وتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.
٦. العمل على تمكين الأسرة من خلال الإرشاد والتثقيف لتعزيز دورها في مشاركة أبنائها.
٧. ضرورة اعتماد آليات متابعة وتقييم مستمرة لقياس أثر برامج الاندماج على الفئات المستهدفة وتحسينها.

قائمة المصادر والمراجع:

١. إبراهيم، السيد (٢٠١٨). الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، القاهرة، دار الفكر العربي.
٢. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (١٩٩٩). لسان العرب، بيروت، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
٣. أبو الحول، زكريا (٢٠٢٣). مفهوم الإعاقة في الثقافة الليبية، مجلة أبحاث العلوم الاجتماعية، المجلد (٧) العدد (١٠).
٤. أبو الروس، سمية (٢٠٢١). دور الأخصائي الاجتماعي في مجالات التدخل المهني مع ذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية، العدد (٣٨).
٥. أبو حلاوة، محمد (٢٠٠٤). التربية الجنسية للأطفال والمراهقين ذوي الاحتياجات الخاصة، بحث مقدم إلى فعالية الدورة التدريبية لتأهيل العاملين في مجال التربية الخاصة، إشراف جمعية الحياة للجميع لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، دمهور، مصر.
٦. أبو سعد، فؤاد (٢٠١٩). مقدمة في الخدمة الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
٧. بو ستة، حميدة (٢٠١٨). دور الخدمة الاجتماعية في رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة دراسات في علم الأرطوفونيا وعلم النفس العصبي، المجلد (٣) العدد (١).
٨. الجوهري، محمد (٢٠٢٢). دور الخدمة الاجتماعية في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من الاندماج المجتمعي – دراسة ميدانية على مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٥٦).
٩. حسنين، إبراهيم (٢٠١٩). معايير جودة برامج دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد (٤٦) العدد (٥).
١٠. الحسيني، محمود (٢٠٢٠). دور الاخصائي الاجتماعي في مواجهة مشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد (٦٦).

١١. رحمن، فواز (٢٠٢٤). ربط تجارب الأشـــخاص ذوي الإعاقة خلال جائحة كورونا (كوفيد – ١٩) وتلقي اللقاح، مجلة الطب الوقائي العام، العدد (٨٣).

١٢. رضـــا، بن تامي، ومرابط، أسـماء (٢٠١٩). ذوي الاحتياجات الخاصـــة وإشـكالية الاندماج الاجتماعي، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، المجلد (٢) العدد (٦).

١٣. الزغبي، علي (٢٠٠٨). المشـــاركة والاندماج الاجتماعي – الأســس النظرية وســيناريوهات المســتقبل، بيروت، دار النهضة العربية.

١٤. سرحان، نظيمة (٢٠٠٦). الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر.

١٥. الشـامي، فوزية (٢٠٢٢). دور الأخصـائي الاجتماعي في دعم ذوي الاحتياجات الخاصـة لتحقيق الدمج الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٢٨).

١٦. عبد الرحمن، خالد (٢٠٢٣). الإعاقة وطرق الدمج الاجتماعي والتربوي لذوي الاحتياجات الخاصـــة، عمان، دار الفكر المعاصر.

١٧. علي، صـــبا، وكاظم، ابتســـام (٢٠١٧). دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة التحديات التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة، حوليات آداب عين شمس، المجلد (٤٥) العدد (٣).

١٨. العوضي، محمد (٢٠١٩). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط٢، عمان، دار الفكر العربي.

١٩. ناصر، عبد الله (٢٠٢٠). مقدمة في التربية الخاصة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

٢٠. الورفلي، نجية (٢٠٢٤). آليات الاندماج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصـــة، مجلة الجامعي، العدد (٤٠).

٢١. يونيسف (٢٠٢٤). التقرير السنوي لليونيسف لعام ٢٠٢٤ – www.open.unicef.org.

1. Mira-Aladrén, M., Martín-Peña, J., & Gil-Lacruz, M. (2024). Evaluation of social interventions with people with disabilities: A systematic literature review. Social Work Research, 48(2).
2. Saran, A., White, H., Kuper, H., & Snilstveit, B. (2023). Effectiveness of interventions for improving social inclusion outcomes for people with disabilities in low- and middle-income countries: A systematic review, Campbell Systematic Reviews, 19(2).